الإسكوا في الإعلام ESCWA in the news

تقرير للأمم المتحدة: الحروب وأسعار النفط المنخفضة تبطيء النشاط الاقتصادي في غرب آسيا
الوكالة الوطنية للإعلام

أعلنت وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا في بيان، أن "تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية لعام 2016 الصادر اليوم أظهر أن النزاعات العسكرية وانخفاض أسعار النفط، إضافة إلى تعثر الاقتصاد العالمي في عام 2015، تسببت بتراجع النمو الاقتصادي في غرب آسيا."

وأشار البيان الى أن "التقرير أظهر أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا في عام 2015 تراجع إلى 2 في المائة، ويتوقع أن يشهد عام 2016 تسارعا متواضعا بنسبة 2.4 في المائة، ولكن ينتظر أن يظل النشاط الاقتصادي في المنطقة ضعيفا جدا مقارنة مع متوسط النمو خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي عام 2017، يتوقع أن تستفيد الاقتصادات المصدرة للنفط من انتعاش معتدل في أسعار النفط يؤدي إلى نسبة نمو في حدود 3 في المائة للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي. لقد خفت ضغوط التضخم في معظم البلدان في ظل الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية. وفي حين تم احتواء التضخم في العراق رغم الصراع المسلح، تواصل التضخم المفرط في الجمهورية العربية السورية في عام 2015 كنتيجة مباشرة للقيود الحالية على الصرف الأجنبي. كما شهد اليمن، في ظل اشتداد النزاع المسلح، ضغوطا تضخمية عالية وتضخما قدر بنسبة 22 في المائة في عام 2015."

وأوضح أنه "ينتظر أن تواصل منطقة غرب آسيا تسجيل أحد أعلى معدلات البطالة بين الدول النامية. ولا ينتظر أن تتحسن هذه المعدلات في ظل البطالة الهيكلية الشديدة الارتفاع، خاصة بين الشباب، وأيضا في ظل العديد من النزاعات المسلحة التي تتطلب حلولا ذات مدى أطول. وفي الأردن ولبنان، من المتوقع أن تشهد الآفاق الاقتصادية تحسنا خلال الفترة قيد الدرس، إلا أنها ستظل مرتبطة بالنزاع في الجمهورية العربية السورية. ويستفيد كلا البلدين من التحويلات المالية المرسلة من المواطنين المهاجرين العاملين في القطاعات غير النفطية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي."

ولفت الى أنه "نظرا لانخفاض أسعار النفط، ستعتمد آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط بشكل أكبر على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. وفي قطر والمملكة العربية السعودية، حيث الاحتياطيات المالية كبيرة بما فيه الكفاية، واصل الإنفاق المالي على مشاريع البنية التحتية دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وسيستمر على نفس النسق، وإن بشكل أقل، في عام 2016. فالمملكة العربية السعودية لديها مخزون احتياطي كاف لتغطية ما يقرب من 5.3 سنوات من العجز المالي المتوقع لعام 2015. في المقابل ينتظر أن يشهد العام القادم ضبط أوضاع المالية العامة في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة."

وذكر أن "العائدات المالية في البلدان المصدرة للنفط تراجعت مع انخفاض أسعار النفط، ما يحد من مجال التدابير المالية لمواجهة التقلبات الدورية إزاء تباطؤ الطلب العالمي، كما أدى إلى عملية تعديل مالي، وخفض الإنفاق وإصلاحات في سياسات الدعم. فقد قامت كل من البحرين وعمان بخفض دعم بعض المواد الغذائية. وهناك أيضا مجال لخفض دعم الوقود في العديد من البلدان. فمتوسط معدلات دعم الوقود الأحفوري في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم، إذ تتراوح بين 53.3 في المائة في العراق و78.5 في المائة في قطر. ورغم ذلك يمكن أن تمثل معالجة الدعم تحديا سياسيا. ففي عام 2014 قام اليمن بإصلاحات لخفض دعم الوقود لكنه تراجع عنها بعد أشهر بسبب ازدياد الاضطرابات الاجتماعية. وتظل توقعات العائدات عموما ضعيفة سواء بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط أو ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا. وبالنسبة لبعض البلدان مثل الأردن واليمن، صارت المساعدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة أساسية للحفاظ على مستويات الإنفاق."

وأشار الى أن "الاضطرابات الجغرافية السياسية والنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية تظل عبئا ثقيلا على اقتصادات العراق والجمهورية العربية السورية واليمن. وتجتاح العراق والجمهورية العربية السورية على وجه الخصوص صراعات أدت إلى دمار كبير في بناها الاقتصادية. وتبرز آثارها على المالية العامة من خلال تزايد الإنفاق، وعلى الاستثمارات الأجنبية

المباشرة والسياحة في المنطقة. وقد تسببت الكلفة الكبيرة للنزاعات في فرار أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أوروبا. وتشمل المخاطر السلبية الرئيسية في غرب آسيا امتداد النزاعات إلى خارج العراق والجمهورية العربية السورية واليمن، وانخفاضا للطلب الخارجي على النفط، والذي ربما نتج عن كساد اقتصادي أكثر وضوحا في الصين، إضافة لنزوح أكبر لرؤوس الأموال وارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة ."

تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الإقتصادية لعام 2016
اللواء

»تتسبب الحروب والنزاعات العسكرية وانخفاض أسعار النفط، إضافة إلى تعثر الاقتصاد العالمي في عام 2015، بتراجع النمو الاقتصادي في دول غرب آسيا»، هذه النتيجة هي ما أفضى إليها تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية لعام 2016 الصادر امس.
وقد أظهر التقرير «أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا في عام 2015 تراجع إلى 2 في المائة، ويتوقع أن يشهد عام 2016 تسارعا متواضعا بنسبة 2.4 في المائة، ولكن ينتظر أن يظل النشاط الاقتصادي في المنطقة ضعيفا جدا مقارنة مع متوسط النمو خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي عام 2017، يتوقع أن تستفيد الاقتصادات المصدرة للنفط من انتعاش معتدل في أسعار النفط يؤدي إلى نسبة نمو في حدود 3 في المائة للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي. لقد خفت ضغوط التضخم في معظم البلدان في ظل الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية. وفي حين تم احتواء التضخم في العراق رغم الصراع المسلح، تواصل التضخم المفرط في الجمهورية العربية السورية في عام 2015 كنتيجة مباشرة للقيود الحالية على الصرف الأجنبي. كما شهد اليمن، في ظل اشتداد النزاع المسلح، ضغوطا تضخمية عالية وتضخما قدر بنسبة 22 في المائة في عام 2015.«
وأوضح أنه «ينتظر أن تواصل منطقة غرب آسيا تسجيل أحد أعلى معدلات البطالة بين الدول النامية ولا ينتظر أن تتحسن هذه المعدلات في ظل البطالة الهيكلية الشديدة الارتفاع، خاصة بين الشباب، وأيضا في ظل العديد من النزاعات المسلحة التي تتطلب حلولا ذات مدى أطول. وفي الأردن ولبنان، من المتوقع أن تشهد الآفاق الاقتصادية تحسنا خلال الفترة قيد الدرس، إلا أنها ستظل مرتبطة بالنزاع في الجمهورية العربية السورية. ويستفيد كلا البلدين من التحويلات المالية المرسلة من المواطنين المهاجرين العاملين في القطاعات غير النفطية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي.«
أنشطة غير نفطية
ولفت الى أنه «نظراً لانخفاض أسعار النفط، ستعتمد آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط بشكل أكبر على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. وفي قطر والمملكة العربية السعودية، حيث الاحتياطيات المالية كبيرة بما فيه الكفاية، واصل الإنفاق المالي على مشاريع البنية التحتية دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وسيستمر على نفس النسق، وإن بشكل أقل، في عام 2016. فالمملكة العربية السعودية لديها مخزون احتياطي كافٍ لتغطية ما يقرب من 5.3 سنوات من العجز المالي المتوقع لعام 2015. في المقابل ينتظر أن يشهد العام القادم ضبط أوضاع المالية العامة في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة.«
وذكر أن «العائدات المالية في البلدان المصدرة للنفط تراجعت مع انخفاض أسعار النفط، ما يحد من مجال التدابير المالية لمواجهة التقلبات الدورية إزاء تباطؤ الطلب العالمي، كما أدى إلى عملية تعديل مالي، وخفض الإنفاق وإصلاحات في سياسات الدعم. فقد قامت كل من البحرين وعمان بخفض دعم بعض المواد الغذائية. وهناك أيضا مجال لخفض دعم الوقود في العديد من البلدان. فمتوسط معدلات دعم الوقود الأحفوري في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم، إذ تتراوح بين 53.3 في المائة في العراق و78.5 في المائة في قطر. ورغم ذلك يمكن أن تمثل معالجة الدعم تحدياً سياسياً. ففي عام 2014 قام اليمن بإصلاحات لخفض دعم الوقود لكنه تراجع عنها بعد أشهر بسبب ازدياد الاضطرابات الاجتماعية. وتظل توقعات العائدات عموماً ضعيفة سواء بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط أو ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وبالنسبة لبعض البلدان مثل الأردن واليمن، صارت المساعدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة أساسية للحفاظ على مستويات الإنفاق.«
وأشار الى أن «الاضطرابات الجغرافية السياسية والنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية تظل عبئا ثقيلا على اقتصادات العراق والجمهورية العربية السورية واليمن، وتجتاح العراق والجمهورية العربية السورية على وجه الخصوص صراعات أدت إلى دمار كبير في بناها الاقتصادية. وتبرز آثارها على المالية العامة من خلال تزايد الإنفاق، وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة في المنطقة. وقد تسببت الكلفة الكبيرة للنزاعات في فرار أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أوروبا. وتشمل المخاطر السلبية الرئيسية في غرب آسيا امتداد النزاعات إلى خارج العراق والجمهورية العربية السورية واليمن، وانخفاضاً للطلب الخارجي على النفط، والذي ربما نتج عن كساد اقتصادي أكثر وضوحاً في الصين، إضافة لنزوح أكبر لرؤوس الأموال وارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة .«

تقرير للأمم المتحدة: الحروب وأسعار النفط المنخفضة تبطيء النشاط الاقتصادي في غرب آسيا
ليبانون فايلز

أعلنت وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا في بيان، أن "تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية لعام 2016 الصادر اليوم أظهر أن النزاعات العسكرية وانخفاض أسعار النفط، إضافة إلى تعثر الاقتصاد العالمي في عام 2015، تسببت بتراجع النمو الاقتصادي في غرب آسيا".

وأشار البيان الى أن "التقرير أظهر أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا في عام 2015 تراجع إلى 2 في المائة، ويتوقع أن يشهد عام 2016 تسارعا متواضعا بنسبة 2.4 في المائة، ولكن ينتظر أن يظل النشاط الاقتصادي في المنطقة ضعيفا جدا مقارنة مع متوسط النمو خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي عام 2017، يتوقع أن تستفيد الاقتصادات المصدرة للنفط من انتعاش معتدل في أسعار النفط يؤدي إلى نسبة نمو في حدود 3 في المائة للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي. لقد خفت ضغوط التضخم في معظم البلدان في ظل الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية. وفي حين تم احتواء التضخم في العراق رغم الصراع المسلح، تواصل التضخم المفرط في الجمهورية العربية السورية في عام 2015 كنتيجة مباشرة للقيود الحالية على الصرف الأجنبي. كما شهد اليمن، في ظل اشتداد النزاع المسلح، ضغوطا تضخمية عالية وتضخما قدر بنسبة 22 في المائة في عام 2015".

وأوضح أنه "ينتظر أن تواصل منطقة غرب آسيا تسجيل أحد أعلى معدلات البطالة بين الدول النامية. ولا ينتظر أن تتحسن هذه المعدلات في ظل البطالة الهيكلية الشديدة الارتفاع، خاصة بين الشباب، وأيضا في ظل العديد من النزاعات المسلحة التي تتطلب حلولا ذات مدى أطول. وفي الأردن ولبنان، من المتوقع أن تشهد الآفاق الاقتصادية تحسنا خلال الفترة قيد الدرس، إلا أنها ستظل مرتبطة بالنزاع في الجمهورية العربية السورية. ويستفيد كلا البلدين من التحويلات المالية المرسلة من المواطنين المهاجرين العاملين في القطاعات غير النفطية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي".

ولفت الى أنه "نظرا لانخفاض أسعار النفط، ستعتمد آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط بشكل أكبر على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. وفي قطر والمملكة العربية السعودية، حيث الاحتياطيات المالية كبيرة بما فيه الكفاية، واصل الإنفاق المالي على مشاريع البنية التحتية دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وسيستمر على نفس النسق، وإن بشكل أقل، في عام 2016. فالمملكة العربية السعودية لديها مخزون احتياطي كاف لتغطية ما يقرب من 5.3 سنوات من العجز المالي المتوقع لعام 2015. في المقابل ينتظر أن يشهد العام القادم ضبط أوضاع المالية العامة في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة".

وذكر أن "العائدات المالية في البلدان المصدرة للنفط تراجعت مع انخفاض أسعار النفط، ما يحد من مجال التدابير المالية لمواجهة التقلبات الدورية إزاء تباطؤ الطلب العالمي، كما أدى إلى عملية تعديل مالي، وخفض الإنفاق وإصلاحات في سياسات الدعم. فقد قامت كل من البحرين وعمان بخفض دعم بعض المواد الغذائية. وهناك أيضا مجال لخفض دعم الوقود في العديد من البلدان. فمتوسط معدلات دعم الوقود الأحفوري في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم، إذ تتراوح بين 53.3 في المائة في العراق و78.5 في المائة في قطر. ورغم ذلك يمكن أن تمثل معالجة الدعم تحديا سياسيا. ففي عام 2014 قام اليمن بإصلاحات لخفض دعم الوقود لكنه تراجع عنها بعد أشهر بسبب ازدياد الاضطرابات الاجتماعية. وتظل توقعات العائدات عموما ضعيفة سواء بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط أو ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا. وبالنسبة لبعض البلدان مثل الأردن واليمن، صارت المساعدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة أساسية للحفاظ على مستويات الإنفاق".

وأشار الى أن "الاضطرابات الجغرافية السياسية والنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية تظل عبئا ثقيلا على اقتصادات العراق والجمهورية العربية السورية واليمن. وتجتاح العراق والجمهورية العربية السورية على وجه الخصوص صراعات أدت إلى دمار كبير في بناها الاقتصادية. وتبرز آثارها على المالية العامة من خلال تزايد الإنفاق، وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة في المنطقة. وقد تسببت الكلفة الكبيرة للنزاعات في فرار أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أوروبا. وتشمل المخاطر السلبية الرئيسية في غرب آسيا امتداد النزاعات إلى خارج العراق والجمهورية العربية السورية واليمن، وانخفاضا للطلب الخارجي على النفط، والذي ربما نتج عن كساد اقتصادي أكثر وضوحا في الصين، إضافة لنزوح أكبر لرؤوس الأموال وارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة

تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الإقتصادية لعام 2016

الفجر

تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الإقتصادية في العالم لعام 2016
احمد حسن
أظهر تقرير الأمم المتحدة، بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2016، الصادر اليوم الخميس، أن النزاعات العسكرية وانخفاض أسعار النفط، إضافة إلى تعثر الاقتصاد العالمي في عام 2015، تسببت في تراجع النمو الاقتصادي في غرب آسيا.

وأكد التقرير، أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا في عام 2015 تراجع إلى 2%، ويتوقع أن يشهد عام 2016 تسارعا متواضعا بنسبة 2.4 في المائة، ولكن ينتظر أن يظل النشاط الاقتصادي في المنطقة ضعيفا جدا مقارنة مع متوسط النمو خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وفي عام 2017 يتوقع أن تستفيد الاقتصادات المصدرة للنفط من إنتعاش معتدل في أسعار النفط يؤدي إلى نسبة نمو في حدود 3% للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي.

وأعلن التقرير أيضا، عن خفض ضغوط التضخم في معظم البلدان في ظل الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية، وأنه رغم احتواء التضخم في العراق رغم الصراع المسلح، تواصل التضخم المفرط في سوريا عام 2015 كنتيجة مباشرة للقيود الحالية على الصرف الأجنبي، كما شهد اليمن في ظل إشتداد النزاع المسلح، ضغوطا تضخمية عالية وتضخم قدر بنسبة 22% عام 2015.

وأضاف التقرير، أنه: ينتظر أن تواصل منطقة غرب آسيا تسجيل أحد أعلى معدلات البطالة بين الدول النامية، ولا ينتظر أن تتحسن هذه المعدلات في ظل البطالة الهيكلية الشديدة الارتفاع، خاصة بين الشباب، وأيضا في ظل العديد من النزاعات المسلحة التي تتطلب حلولا ذات مدى أطول.

وفي تركيا، التي تعد أكبر اقتصاد في المنطقة، قدر تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8% عام 2015، ونفس المعدل متوقع لعام 2016، وخسرت الليرة التركية بين يناير وسبتمبر 2015 أكثر من 25% مقابل الدولار، ولاحتواء الضغوط التضخمية، يتوقع تشديد السياسة النقدية في تركيا في العامين المقبلين، ومع ذلك فقد ساهم إنخفاض أسعار النفط في تخفيف بعض الضغوط على ميزان المدفوعات وعلى المالية العامة في تركيا، وكذلك على بلدان أخرى غير مصدرة للنفط مثل.

وفي الأردن ولبنان، من المتوقع أن تشهد الآفاق الاقتصادية تحسنا، إلا أنها ستظل مرتبطة بالنزاع في سوريا. ويستفيد كلا البلدين من التحويلات المالية المرسلة من المواطنين المهاجرين العاملين في القطاعات غير النفطية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وفي إسرائيل، تم خفض تقدير النمو الاقتصادي لعام 2015 إلى 2.3%، وهو ما يعكس إنخفاضا في حجم الصادرات، فيما تراجع الطلب الخاص بسبب تصاعد أعمال العنف مؤخرًا.

وفي شمال أفريقيا، تسارع النمو من 2.8% إلى 3.6% خلال الفترة 2014-2015 (باستثناء ليبيا)، ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو 4.1% عام 2016، وقد ساعد على تحقيق هذا التطور الإيجابي، بعض التحسن في الاستقرار السياسي والإقتصادي بالمنطقة وما نتج عنه من تحسن في ثقة المستثمرين خاصة في مصر وتونس.

ومن المفترض أن يدعم الانتعاش التدريجي لأسواق الصادرات وتحسن الوضع الأمني النمو الإقتصادي، خاصة من خلال السياحة، وقد إرتفع إنتاج الجزائر من النفط، للمرة الأولى منذ ثماني سنوات، ليعزز النمو إلى جانب القطاعات غير النفطية، في حين تواصل موريتانيا تحقيق أعلى نمو مطرد في المنطقة بسبب سياسات إقتصاد كلي وهيكلة ملائمة.

وأوضح التقرير أنه: نظرًا لانخفاض أسعار النفط، ستعتمد آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط بشكل أكبر على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، في قطر والمملكة العربية السعودية، حيث الإحتياطيات المالية كبيرة، واصل الإنفاق المالي على مشاريع البنية التحتية دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وسيواصل على نفس النسق، ولكن بشكل أقل في عام 2016.

وأكمل: فالمملكة العربية السعودية بها مخزونات إحتياطية كافية لتغطية ما يقرب من 3 إلى 5 سنوات من العجز المالي المتوقع لعام 2015، في المقابل ينتظر أن يشهد العام القادم ضبط أوضاع المالية العامة في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة.

ولفت: تراجعت العائدات المالية في البلدان المصدرة للنفط مع إنخفاض أسعار النفط، وهو ما يحد من مجال التدابير المالية لمواجهة التقلبات الدورية إزاء تباطؤ الطلب العالمي، كما أدى إلى عملية تعديل مالي، وخفض الإنفاق وإصلاحات في سياسات الدعم، حيث قامت كل من البحرين وعمان بخفض دعم بعض المواد الغذائية، وهناك أيضا مجال لخفض دعم الوقود في العديد من البلدان، فمتوسط معدلات دعم الوقود البلدان المصدرة للنفط في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم، إذ تتراوح بين 53.3% في العراق و78.5% في قطر. ورغم ذلك يمكن أن تمثل معالجة الدعم تحديا سياسيا، ففي عام 2014 إتخذ اليمن إصلاحات لخفض دعم الوقود وتراجع عنها بعد أشهر بسبب إزدياد الاضطرابات الاجتماعية.

واختتم بأنه تظل توقعات العائدات عموما ضعيفة سواء بالنسبة للدول المصدرة للنفط أو ذات الإقتصادات الأكثر تنوعا. وبالنسبة لبعض البلدان مثل الأردن واليمن، صارت المساعدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة أساسية للحفاظ على مستويات الإنفاق.

تقرير للأمم المتحدة: الحروب وأسعار النفط المنخفضة تبطيء النشاط الاقتصادي في غرب آسيا
الوكالة نيوز

أعلنت وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا في بيان، أن "تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية لعام 2016 الصادر اليوم أظهر أن النزاعات العسكرية وانخفاض أسعار النفط، إضافة إلى تعثر الاقتصاد العالمي في عام 2015، تسببت بتراجع النمو الاقتصادي في غرب آسيا".

وأشار البيان الى أن "التقرير أظهر أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا في عام 2015 تراجع إلى 2 في المائة، ويتوقع أن يشهد عام 2016 تسارعا متواضعا بنسبة 2.4 في المائة، ولكن ينتظر أن يظل النشاط الاقتصادي في المنطقة ضعيفا جدا مقارنة مع متوسط النمو خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي عام 2017، يتوقع أن تستفيد الاقتصادات المصدرة للنفط من انتعاش معتدل في أسعار النفط يؤدي إلى نسبة نمو في حدود 3 في المائة للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي. لقد خفت ضغوط التضخم في معظم البلدان في ظل الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية. وفي حين تم احتواء التضخم في العراق رغم الصراع المسلح، تواصل التضخم المفرط في الجمهورية العربية السورية في عام 2015 كنتيجة مباشرة للقيود الحالية على الصرف الأجنبي. كما شهد اليمن، في ظل اشتداد النزاع المسلح، ضغوطا تضخمية عالية وتضخما قدر بنسبة 22 في المائة في عام 2015".

وأوضح أنه "ينتظر أن تواصل منطقة غرب آسيا تسجيل أحد أعلى معدلات البطالة بين الدول النامية. ولا ينتظر أن تتحسن هذه المعدلات في ظل البطالة الهيكلية الشديدة الارتفاع، خاصة بين الشباب، وأيضا في ظل العديد من النزاعات المسلحة التي تتطلب حلولا ذات مدى أطول. وفي الأردن ولبنان، من المتوقع أن تشهد الآفاق الاقتصادية تحسنا خلال الفترة قيد الدرس، إلا أنها ستظل مرتبطة بالنزاع في الجمهورية العربية السورية. ويستفيد كلا البلدين من التحويلات المالية المرسلة من المواطنين المهاجرين العاملين في القطاعات غير النفطية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي".

ولفت الى أنه "نظرا لانخفاض أسعار النفط، ستعتمد آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط بشكل أكبر على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. وفي قطر والمملكة العربية السعودية، حيث الاحتياطيات المالية كبيرة بما فيه الكفاية، واصل الإنفاق المالي على مشاريع البنية التحتية دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وسيستمر على نفس النسق، وإن بشكل أقل، في عام 2016. فالمملكة العربية السعودية لديها مخزون احتياطي كاف لتغطية ما يقرب من 5.3 سنوات من العجز المالي المتوقع لعام 2015. في المقابل ينتظر أن يشهد العام القادم ضبط أوضاع المالية العامة في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة".

وذكر أن "العائدات المالية في البلدان المصدرة للنفط تراجعت مع انخفاض أسعار النفط، ما يحد من مجال التدابير المالية لمواجهة التقلبات الدورية إزاء تباطؤ الطلب العالمي، كما أدى إلى عملية تعديل مالي، وخفض الإنفاق وإصلاحات في سياسات الدعم. فقد قامت كل من البحرين وعمان بخفض دعم بعض المواد الغذائية. وهناك أيضا مجال لخفض دعم الوقود في العديد من

البلدان. فمتوسط معدلات دعم الوقود الأحفوري في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم، إذ تتراوح بين 53.3 في المائة في العراق و78.5 في المائة في قطر. ورغم ذلك يمكن أن تمثل معالجة الدعم تحديا سياسيا. ففي عام 2014 قام اليمن بإصلاحات لخفض دعم الوقود لكنه تراجع عنها بعد أشهر بسبب ازدياد الاضطرابات الاجتماعية. وتظل توقعات العائدات عموما ضعيفة سواء بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط أو ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا. وبالنسبة لبعض البلدان مثل الأردن واليمن، صارت المساعدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة أساسية للحفاظ على مستويات الإنفاق".

وأشار الى أن "الاضطرابات الجغرافية السياسية والنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية تظل عبئا ثقيلا على اقتصادات العراق والجمهورية العربية السورية واليمن. وتجتاح العراق والجمهورية العربية السورية على وجه الخصوص صراعات أدت إلى دمار كبير في بناها الاقتصادية. وتبرز آثارها على المالية العامة من خلال تزايد الإنفاق، وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة في المنطقة. وقد تسببت الكلفة الكبيرة للنزاعات في فرار أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أوروبا. وتشمل المخاطر السلبية الرئيسية في غرب آسيا امتداد النزاعات إلى خارج العراق والجمهورية العربية السورية واليمن، وانخفاضا للطلب الخارجي على النفط، والذي ربما نتج عن كساد اقتصادي أكثر وضوحا في الصين، إضافة لنزوح أكبر لرؤوس الأموال وارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة

<u>تقرير أممي حول التوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2016</u>
<u>بروباغندا تف</u>

أصدرت الأمم المتحدة الخميس 21 يناير، تقريرها السنوي حول التوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2016. وأظهر التقرير، أن النزاعات العسكرية وانخفاض أسعار النفط، إضافة إلى تعثر الاقتصاد العالمي في عام 2015، تسببت في تراجع النمو الاقتصادي في غرب آسيا.

وأوضح التقرير، أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا في عام 2015 تراجع إلى 2 % ويتوقع أن يشهد عام 2016 تسارعا متواضعا بنسبة 2.4 %، ولكن ينتظر أن يظل النشاط الاقتصادي في المنطقة ضعيفا جدا مقارنة مع متوسط النمو خلال الـ 15 سنوات الماضية. وفي عام 2017، يتوقع أن تستفيد الاقتصادات المصدرة للنفط من انتعاش معتدل في أسعار النفط يؤدي إلى نسبة نمو في حدود 3 % للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي.

وقال التقرير إن ضغوط التضخم في معظم البلدان قد خفت في ظل الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية. وفي حين تم احتواء التضخم في العراق رغم الصراع المسلح، تواصل التضخم المفرط في سوريا عام 2015 كنتيجة مباشرة للقيود الحالية على الصرف الأجنبي. كما شهد اليمن ، في ظل اشتداد النزاع المسلح ، ضغوطا تضخمية عالية و تضخم قدر بنسبة 22 % في عام 2015.

البطالة مرتفعة بآسيا

ويسلط التقرير الضوء على منطقة غرب آسيا موضحاً أنه ينتظر أن تواصل تسجيل أحد أعلى معدلات البطالة بين الدول النامية. ولا ينتظر أن تتحسن هذه المعدلات في ظل البطالة الهيكلية الشديدة الارتفاع، خاصة بين الشباب، و أيضا في ظل العديد من النزاعات المسلحة التي تتطلب حلولا ذات مدى أطول.

وفي تركيا، التي تعد أكبر اقتصاد في المنطقة ، قدر تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8 % عام 2015، و نفس المعدل متوقع لعام 2016. وقد خسرت الليرة التركية بين يناير وسبتمبر 2015 أكثر من 25 % مقابل الدولار. ولاحتواء الضغوط التضخمية، يتوقع تشديد السياسة النقدية في تركيا في العامين المقبلين. ومع ذلك فقد ساهم انخفاض أسعار النفط في تخفيف بعض الضغوط على ميزان المدفوعات وعلى المالية العامة في تركيا، وكذلك على بلدان أخرى غير مصدرة للنفط مثل الأردن ولبنان.

وفي الأردن ولبنان، من المتوقع أن تشهد الآفاق الاقتصادية تحسنا خلال الفترة قيد التنبؤ ، إلا أنها ستظل مرتبطة بالنزاع في سوريا. ويستفيد كلا البلدين من التحويلات المالية المرسلة من المواطنين المهاجرين العاملين في القطاعات غير النفطية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي .

وفي إسرائيل تم خفض تقدير النمو الاقتصادي لعام 2015 الى 2.3 %، وهو ما يعكس انخفاضا في حجم الصادرات، فيما تراجع الطلب الخاص بسبب تصاعد أعمال العنف مؤخراً.

أما بالنسبة لدول شمال أفريقيا فيشير التقرير إلى أن النمو تسارع في هذه المنطقة من 2.8 % إلى 3.6 % خلال الفترة 2014-2015 (باستثناء ليبيا). ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو 4.1 % في عام 2016. وقد ساعد على تحقيق هذا التطور الإيجابي ، بعض التحسن في الاستقرار السياسي والاقتصادي بالمنطقة و ما نتج عنه من تحسن في ثقة المستثمرين خاصة في مصر وتونس.

ومن المفترض أن يدعم الانتعاش التدريجي لأسواق الصادرات وتحسن الوضع الأمني النمو الاقتصادي، خاصة من خلال السياحة. وقد ارتفع إنتاج الجزائر من النفط، للمرة الأولى منذ 8 سنوات، ليعزز النمو إلى جانب القطاعات غير النفطية. في الأثناء تواصل موريتانيا تحقيق أعلى نمو مطرد في المنطقة بسبب سياسات اقتصاد كلي و هيكلة ملائمة.
ونظراً لانخفاض أسعار النفط، يقول تقرير الأمم المتحدة إن آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط ستعتمد بشكل أكبر على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.
وفي قطر والمملكة العربية السعودية، حيث الاحتياطيات المالية كبيرة بما فيه الكفاية، واصل الإنفاق المالي على مشاريع البنية التحتية دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وسيواصل على نفس النسق، و لكن بشكل أقل ، في عام 2016.
فالمملكة العربية السعودية بها مخزونات احتياطية كافية لتغطية ما يقرب من 5:3 سنوات من العجز المالي المتوقع لعام 2015.
في المقابل ينتظر أن يشهد العام القادم ضبط أوضاع المالية العامة في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة.
ولفت التقرير إلى أن العائدات المالية تراجعت في البلدان المصدرة للنفط مع انخفاض أسعاره، وهو ما يحد من مجال التدابير المالية لمواجهة التقلبات الدورية إزاء تباطؤ الطلب العالمي، كما أدى إلى عملية تعديل مالي، وخفض الإنفاق وإصلاحات في سياسات الدعم. فقد قامت كل من البحرين وعمان بخفض دعم بعض المواد الغذائية. وهناك أيضا مجال لخفض دعم الوقود في العديد من البلدان. فمتوسط معدلات دعم الوقود الأحفوري في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم، اذ تتراوح بين 53.3 % في العراق و 78.5 % في قطر. ورغم ذلك يمكن أن تمثل معالجة الدعم تحديا سياسيا. ففي عام 2014 اتخذ اليمن إصلاحات لخفض دعم الوقود و تراجع عنها بعد أشهر بسبب ازدياد الاضطرابات الاجتماعية.
وتظل توقعات العائدات عموما ضعيفة سواء بالنسبة للدول المصدرة للنفط أو ذات الإقتصادات الأكثر تنوعا. وبالنسبة لبعض البلدان مثل الأردن واليمن، صارت المساعدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة أساسية للحفاظ على مستويات الإنفاق.
وفي نهاية التقرير أوضحت الأمم المتحدة أن الاضطرابات الجغرافية السياسية والنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية تظل عبئا ثقيلا على اقتصادات العراق والجمهورية العربية السورية واليمن.
وتجتاح العراق وسوريا على وجه الخصوص صراعات أدت إلى دمار كبير في بناها الاقتصادية. وتبرز آثارها على المالية العامة من خلال تزايد الإنفاق، وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة في المنطقة. وقد تسببت الكلفة الكبيرة للنزاعات فى فرار أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أوروبا.
وتشمل المخاطر السلبية الرئيسية في غرب آسيا امتداد النزاعات إلى خارج العراق والجمهورية العربية السورية و سوريا واليمن؛ وانخفاضا للطلب الخارجي على النفط، والذي ربما نتج عن كساد اقتصادي أكثر وضوحا في الصين؛ إضافة لنزوح أكبر لرؤوس الأموال وارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة.

النزاعات و أسعار النفط تبطئ اقتصاد غرب آسيا

شبكة نيو نيوز الاخبارية

أظهر تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية لعام 2016 الصادر أمس أن النزاعات العسكرية وانخفاض أسعار النفط، إضافة إلى تعثر الاقتصاد العالمي في عام 2015، تسببت في تراجع النمو الاقتصادي في غرب آسيا.

أظهر التقرير أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا في عام 2015 تراجع إلى 2 في المئة ويتوقع أن يشهد عام 2016 تسارعاً متواضعاً بنسبة 2.4 في المئة، ولكن ينتظر أن يظل النشاط الاقتصادي في المنطقة ضعيفاً جداً مقارنة مع متوسط النمو خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي عام 2017، يتوقع أن تستفيد الاقتصادات المصدرة للنفط من انتعاش معتدل في أسعار النفط يؤدي إلى نسبة نمو في حدود 3 في المئة للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي.

لقد خفت ضغوط التضخم في معظم البلدان في ظل الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية. وفي حين تم احتواء التضخم في العراق رغم الصراع المسلح، تواصل التضخم المفرط في سوريا في عام 2015 كنتيجة مباشرة للقيود الحالية على الصرف الأجنبي. كما شهد اليمن، في ظل اشتداد النزاع المسلح، ضغوطاً تضخمية عالية وتضخماً قدر بنسبة 22 في المئة في عام 2015.

ارتفاع البطالة في غرب آسيا

ينتظر أن تواصل منطقة غرب آسيا تسجيل أحد أعلى معدلات البطالة بين الدول النامية. ولا ينتظر أن تتحسن هذه المعدلات في ظل البطالة الهيكلية الشديدة الارتفاع، خاصة بين الشباب، وأيضاً في ظل العديد من النزاعات المسلحة التي تتطلب حلولاً ذات مدى أطول. وفي الأردن ولبنان، من المتوقع أن تشهد الآفاق الاقتصادية تحسناً خلال الفترة قيد الدرس، إلا أنها ستظل مرتبطة

بالنزاع في سوريا. ويستفيد كلا البلدين من التحويلات المالية المرسلة من المواطنين المهاجرين العاملين في القطاعات غير النفطية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

صناديق الثروة تؤمن الحماية المالية

نظراً لانخفاض أسعار النفط، ستعتمد آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط بشكل أكبر على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. وفي قطر والسعودية، حيث الاحتياطيات المالية كبيرة بما فيه الكفاية، واصل الإنفاق المالي على مشاريع البنية التحتية دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وسيستمرّ على نفس النسق، وإن بشكل أقل، في عام 2016. فالسعودية لديها مخزون احتياطي كافٍ لتغطية ما يقرب من 5.3 سنة من العجز المالي المتوقع لعام 2015. في المقابل ينتظر أن يشهد العام القادم ضبط أوضاع الماليةٍ العامة في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة. ولقد تراجعت العائدات المالية في البلدان المصدرة للنفط مع انخفاض أسعار النفط، ما يحد من مجال التدابير المالية لمواجهة التقلبات الدورية إزاء تباطؤ الطلب العالمي، كما أدى إلى عملية تعديل مالي، وخفض الإنفاق وإصلاحات في سياسات الدعم. فقد قامت كل من البحرين وعمان بخفض دعم بعض المواد الغذائية. وهناك أيضاً مجال لخفض دعم الوقود في العديد من البلدان. فمتوسط معدلات دعم الوقود الأحفوري في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم، إذ تتراوح بين 53.3 في المئة في العراق و78.5 في المئة في قطر. ورغم ذلك يمكن أن تمثل معالجة الدعم تحدياً سياسياً. ففي عام 2014 قام اليمن بإصلاحات لخفض دعم الوقود لكنه تراجع عنها بعد أشهر بسبب ازدياد الاضطرابات الاجتماعية.

وتظل توقعات العائدات عموماً ضعيفة سواء بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط أو ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وبالنسبة لبعض البلدان مثل الأردن واليمن، صارت المساعدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة أساسية للحفاظ على مستويات الإنفاق.

تزايد الانفاق

تظل الاضطرابات الجغرافية السياسية والنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية عبئاً ثقيلاً على اقتصادات العراق وسوريا واليمن. وتجتاح العراق وسوريا على وجه الخصوص صراعات أدت إلى دمار كبير في بناها الاقتصادية. وتبرز آثارها في المالية العامة من خلال تزايد الإنفاق، وفي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة في المنطقة. وقد تسببت الكلفة الكبيرة للنزاعات في فرار أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أوروبا.

وتشمل المخاطر السلبية الرئيسية في غرب آسيا امتداد النزاعات إلى خارج العراق وسوريا واليمن؛ وانخفاضاً للطلب الخارجي على النفط، والذي ربما نتج عن كساد اقتصادي أكثر وضوحاً في الصين؛ إضافة لنزوح أكبر لرؤوس الأموال وارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة.

<u>الأمم المتحدة تصدر تقريرها الاقتصادي السنوي</u>
<u>أخبار اليوم</u>

وأظهر التقرير، أن .أصدرت الأمم المتحدة الخميس 21 يناير، تقريرها السنوي حول التوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2016 النزاعات العسكرية وانخفاض أسعار النفط، إضافة إلى تعثر الاقتصاد العالمي في عام 2015، تسببت في تراجع النمو الاقتصادي في غرب آسيا.

وأوضح التقرير، أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا في عام 2015 تراجع إلى 2 % ويتوقع أن يشهد عام 2016 تسارعا متواضعا بنسبة 2.4 %، ولكن ينتظر أن يظل النشاط الاقتصادي في المنطقة ضعيفا جدا مقارنة مع متوسط النمو خلال الـ 15 سنوات الماضية. وفي عام 2017، يتوقع أن تستفيد الاقتصادات المصدرة للنفط من انتعاش معتدل في أسعار النفط يؤدي إلى نسبة نمو في حدود 3 % للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي.

وقال التقرير إن ضغوط التضخم في معظم البلدان قد خفت في ظل الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية. وفي حين تم احتواء التضخم في العراق رغم الصراع المسلح، تواصل التضخم المفرط في سوريا عام 2015 كنتيجة مباشرة للقيود الحالية على الصرف الأجنبي. كما شهد اليمن ، في ظل اشتداد النزاع المسلح ، ضغوطا تضخمية عالية و تضخم قدر بنسبة 22 % في عام 2015.

البطالة مرتفعة بآسيا

ويسلط التقرير الضوء على منطقة غرب آسيا موضحاً أنه ينتظر أن تواصل تسجيل أحد أعلى معدلات البطالة بين الدول النامية. ولا ينتظر أن تتحسن هذه المعدلات في ظل البطالة الهيكلية الشديدة الارتفاع، خاصة بين الشباب، و أيضا في ظل العديد

.من النزاعات المسلحة التي تتطلب حلولا ذات مدى أطول
وفي تركيا، التي تعد أكبر اقتصاد في المنطقة ، قدر تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8 % عام 2015، و نفس المعدل متوقع لعام 2016. وقد خسرت الليرة التركية بين يناير وسبتمبر 2015 أكثر من 25 % مقابل الدولار. ولاحتواء الضغوط التضخمية، يتوقع تشديد السياسة النقدية في تركيا في العامين المقبلين. ومع ذلك فقد ساهم انخفاض أسعار النفط في تخفيف بعض الضغوط على ميزان المدفوعات وعلى المالية العامة في تركيا، وكذلك على بلدان أخرى غير مصدرة للنفط مثل الأردن ولبنان.
وفي الأردن ولبنان، من المتوقع أن تشهد الآفاق الاقتصادية تحسنا خلال الفترة قيد التنبؤ ، إلا أنها ستظل مرتبطة بالنزاع في سوريا. ويستفيد كلا البلدين من التحويلات المالية المرسلة من المواطنين المهاجرين العاملين في القطاعات غير النفطية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي .

وفي إسرائيل تم خفض تقدير النمو الاقتصادي لعام 2015 الى 2.3 %، وهو ما يعكس انخفاضا في حجم الصادرات، فيما تراجع الطلب الخاص بسبب تصاعد أعمال العنف مؤخراً.

تحسن بشمال أفريقيا
أما بالنسبة لدول شمال أفريقيا فيشير التقرير إلى أن النمو تسارع في هذه المنطقة من 2.8 % إلى 3.6 % خلال الفترة 2014-2015 (باستثناء ليبيا). ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو 4.1 % في عام 2016. وقد ساعد على تحقيق هذا التطور الإيجابي ، بعض التحسن في الاستقرار السياسي والاقتصادي بالمنطقة و ما نتج عنه من تحسن في ثقة المستثمرين خاصة في مصر وتونس.
ومن المفترض أن يدعم الانتعاش التدريجي لأسواق الصادرات وتحسن الوضع الأمني النمو الاقتصادي، خاصة من خلال السياحة. وقد ارتفع إنتاج الجزائر من النفط، للمرة الأولى منذ 8 سنوات، ليعزز النمو إلى جانب القطاعات غير النفطية. في الأثناء تواصل موريتانيا تحقيق أعلى نمو مطرد في المنطقة بسبب سياسات اقتصاد كلي و هيكلة ملائمة.
صناديق قطر والسعودية السيادية
ونظراً لانخفاض أسعار النفط، يقول تقرير الأمم المتحدة إن آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط ستعتمد بشكل أكبر على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.
وفي قطر والمملكة العربية السعودية، حيث الاحتياطيات المالية كبيرة بما فيه الكفاية، واصل الإنفاق المالي على مشاريع البنية التحتية دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وسيواصل على نفس النسق، و لكن بشكل أقل ، في عام 2016.
فالمملكة العربية السعودية بها مخزونات احتياطية كافية لتغطية ما يقرب من 5:3 سنوات من العجز المالي المتوقع لعام 2015.
في المقابل ينتظر أن يشهد العام القادم ضبط أوضاع المالية العامة في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة.
ولفت التقرير إلى أن العائدات المالية تراجعت في البلدان المصدرة للنفط مع انخفاض أسعاره، وهو ما يحد من مجال التدابير المالية لمواجهة التقلبات الدورية إزاء تباطؤ الطلب العالمي، كما أدى إلى عملية تعديل مالي، وخفض الإنفاق وإصلاحات في سياسات الدعم. فقد قامت كل من البحرين وعمان بخفض دعم بعض المواد الغذائية. وهناك أيضا مجال لخفض دعم الوقود في العديد من البلدان. فمتوسط معدلات دعم الوقود الأحفوري في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم، اذ تتراوح بين 53.3 % في العراق و 78.5 % في قطر. ورغم ذلك يمكن أن تمثل معالجة الدعم تحديا سياسيا. ففي عام 2014 اتخذ اليمن إصلاحات لخفض دعم الوقود و تراجع عنها بعد أشهر بسبب ازدياد الاضطرابات الاجتماعية.
وتظل توقعات العائدات عموما ضعيفة سواء بالنسبة للدول المصدرة للنفط أو ذات الإقتصادات الأكثر تنوعا. وبالنسبة لبعض البلدان مثل الأردن واليمن، صارت المساعدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة أساسية للحفاظ على مستويات الإنفاق.
نزاعات العراق وسوريا واليمن
وفي نهاية التقرير أوضحت الأمم المتحدة أن الاضطرابات الجغرافية السياسية والنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية تظل عبئا ثقيلا على اقتصادات العراق والجمهورية العربية السورية واليمن.
وتجتاح العراق وسوريا على وجه الخصوص صراعات أدت إلى دمار كبير في بناها الاقتصادية. وتبرز آثارها على المالية العامة من خلال تزايد الإنفاق، وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة في المنطقة. وقد تسببت الكلفة الكبيرة للنزاعات في فرار أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أوروبا.
وتشمل المخاطر السلبية الرئيسية في غرب آسيا امتداد النزاعات إلى خارج العراق والجمهورية العربية السورية و سوريا واليمن؛ وانخفاضا للطلب الخارجي على النفط، والذي ربما نتج عن كساد اقتصادي أكثر وضوحا في الصين؛ إضافة لنزوح أكبر لرؤوس الأموال وارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة.

تقرير للأمم المتحدة: الاستقرار السياسي بمصر وتونس يزيد معدل النمو لأفريقيا
أخبار عربية

أظهر تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2016 أن النزاعات العسكرية وانخفاض أسعار .النفط، إضافة إلى تعثر الاقتصاد العالمي في عام 2015، تسببت في تراجع النمو الاقتصادي في غرب آسيا

وأظهر التقرير أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا في عام 2015 تراجع إلى 2 في المائة ويتوقع أن يشهد عام 2016 تسارعا متواضعا بنسبة 2.4 في المائة ، ولكن ينتظر أن يظل النشاط الاقتصادي في المنطقة ضعيفا جدا مقارنة مع .متوسط النمو خلال السنوات الخمس عشرة الماضية
وفي عام 2017، يتوقع أن تستفيد الاقتصادات المصدرة للنفط من انتعاش معتدل في أسعار النفط يؤدي إلى نسبة نمو في حدود .3 في المائة للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي
لقد خفت ضغوط التضخم في معظم البلدان في ظل الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية. وفي حين تم احتواء التضخم في العراق رغم الصراع المسلح، تواصل التضخم المفرط في الجمهورية العربية السورية في عام 2015 كنتيجة مباشرة للقيود الحالية على الصرف الأجنبي. كما شهد اليمن ، في ظل آشتداد النزاع المسلح ، ضغوطا تضخمية عالية و تضخم قدر بنسبة 22 .في المائة في عام 2015
لا تزال البطالة مرتفعة في غرب آسيا

ينتظر أن تواصل منطقة غرب آسيا تسجيل أحد أعلى معدلات البطالة بين الدول النامية. ولا ينتظر أن تتحسن هذه المعدلات في ظل البطالة الهيكلية الشديدة الارتفاع ، خاصة بين الشباب، و أيضا في ظل العديد من النزاعات المسلحة التي تتطلب حلولا ذات .مدى أطول
وفي تركيا، التي تعد أكبر اقتصاد في المنطقة ، قدر تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8 في المائة عام 2015، و نفس .**الدولار** المعدل متوقع لعام 2016. وقد خسرت الليرة التركية بين يناير وسبتمبر 2015 أكثر من 25 في المائة مقابل
ولاحتواء الضغوط التضخمية، يتوقع تشديد السياسة النقدية في تركيا في العامين المقبلين. ومع ذلك فقد ساهم انخفاض أسعار النفط في تخفيف بعض الضغوط على ميزان المدفوعات وعلى المالية العامة في تركيا، وكذلك على بلدان أخرى غير مصدرة .للنفط مثل الأردن ولبنان
وفي الأردن ولبنان، من المتوقع أن تشهد الآفاق الاقتصادية تحسنا خلال الفترة قيد التنبؤ ، إلا أنها ستظل مرتبطة بالنزاع في الجمهورية العربية السورية. ويستفيد كلا البلدين من التحويلات المالية المرسلة من المواطنين المهاجرين العاملين في القطاعات .غير النفطية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي
وفي إسرائيل تم خفض تقدير النمو الاقتصادي لعام 2015 الى 2.3 في المائة، وهو ما يعكس انخفاضا في حجم الصادرات، .فيما تراجع الطلب الخاص بسبب تصاعد أعمال العنف مؤخراً
شمال أفريقيا : بعض التحسن

تسارع النمو في شمال أفريقيا من 2.8 في المائة إلى 3.6 في المائة خلال الفترة 2014-2015 (باستثناء ليبيا). ومن المتوقع أن .يبلغ معدل النمو 4.1 في المائة في عام 2016
وقد ساعد على تحقيق هذا التطور الإيجابي ، بعض التحسن في الإستقرار السياسي و الإقتصادي بالمنطقة و ما نتج عنه من .و تونس **مصر** تحسن في ثقة المستثمرين خاصة في
ومن المفترض أن يدعم الانتعاش التدريجي لأسواق الصادرات وتحسن الوضع الأمني النمو الإقتصادي ، خاصة من خلال السياحة. وقد ارتفع إنتاج الجزائر من النفط، للمرة الأولى منذ ثماني سنوات، ليعزز النمو إلى جانب القطاعات غير النفطية. في .الأثناء تواصل موريتانيا تحقيق أعلى نمو مطرد في المنطقة بسبب سياسات إقتصاد كلي و هيكلة ملائمة
الصناديق السيادية في قطر و السعودية توفر الحماية المالية

نظراً لانخفاض أسعار النفط ، ستعتمد آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط بشكل أكبر على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. في قطر والمملكة العربية السعودية ، حيث الإحتياطيات المالية كبيرة بما فيه الكفاية ، واصل الإنفاق المالي على مشاريع البنية التحتية دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وسيواصل على نفس النسق، و لكن بشكل أقل ، في عام 2016.

فالمملكة العربية السعودية بها مخزونات إحتياطية كافية لتغطية ما يقرب من 5.3 سنوات من العجز المالي المتوقع لعام 2015.
.في المقابل ينتظر ان يشهد العام القادم ضبط أوضاع المالية العامة في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة
لقد تراجعت العائدات المالية في البلدان المصدرة للنفط مع انخفاض أسعار النفط. وهو ما يحد من مجال التدابير المالية لمواجهة التقلبات الدورية إزاء تباطؤ الطلب العالمي، كما أدى إلى عملية تعديل مالي، وخفض الإنفاق وإصلاحات في سياسات الدعم.
فقد قامت كل من البحرين وعمان بخفض دعم بعض المواد الغذائية. وهناك أيضا مجال لخفض دعم الوقود في العديد من البلدان. فمتوسط معدلات دعم الوقود الأحفوري في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم، اذ تتراوح بين 53.3 في المائة في العراق و 78.5 في المائة في قطر. ورغم ذلك يمكن أن تمثل معالجة الدعم تحديا سياسيا. ففي
.عام 2014 إتخذ اليمن إصلاحات لخفض دعم الوقود و تراجع عنها بعد أشهر بسبب ازدياد الاضطرابات الاجتماعية
تظل توقعات العائدات عموما ضعيفة سواء بالنسبة للدول المصدرة للنفط أو ذات الإقتصادات الأكثر تنوعا. و بالنسبة لبعض
.البلدان مثل الأردن واليمن، صارت المساعدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة أساسية للحفاظ على مستويات الإنفاق
النزاعات والأزمات الإنسانية في العراق والجمهورية العربية السورية واليمن

تظل الاضطرابات الجغرافية السياسية والنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية عبئا ثقيلا على اقتصادات العراق والجمهورية العربية السورية واليمن. وتجتاح العراق والجمهورية العربية السورية على وجه الخصوص صراعات أدت إلى دمار كبير في بناها الإقتصادية. وتبرز آثارها على المالية العامة من خلال تزايد الإنفاق، وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة في
.المنطقة. وقد تسببت الكلفة الكبيرة للنزاعات فى فرار أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أوروبا
وتشمل المخاطر السلبية الرئيسية في غرب آسيا إمتداد النزاعات إلى خارج العراق والجمهورية العربية السورية واليمن؛ وانخفاضا للطلب الخارجي على النفط، والذي ربما نتج عن كساد اقتصادي أكثر وضوحا في الصين؛ إضافة لنزوح أكبر لرؤوس الأموال وارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة

تقرير للأمم المتحدة: الحروب وأسعار النفط المنخفضة تبطيء النشاط الاقتصادي فى غرب آسيا
البوابة نيوز

العالم لعام 2016، الصادر اليوم، أن النزاعات العسكرية في أظهر تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية
.آسيا غرب عام 2015، تسببت في تراجع النمو الاقتصادي في في وانخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى تعثر الاقتصاد العالمي

آسيا في عام 2015، تراجع إلى 2% ويتوقع أن يشهد عام غرب وأظهر التقرير أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في أن يظل النشاط الاقتصادي في المنطقة ضعيفًا جدًا مقارنة مع متوسط ينتظر 2016 تسارعًا متواضعًا بنسبة 2.4%، ولكن
.السنوات الخمس عشرة الماضية خلال النمو

وفي عام 2017، يتوقع أن تستفيد الاقتصادات المصدرة للنفط من انتعاش معتدل في أسعار النفط يؤدي إلى نسبة نمو في حدود
.3% للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي

تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الإقتصادية لعام 2016
بوابتك العربية
اخبار مصر العاجلة تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الإقتصادية في العالم لعام 2016
احمد حسن
أظهر تقرير الأمم المتحدة، بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2016، الصادر اليوم الخميس، أن النزاعات العسكرية وانخفاض أسعار النفط، إضافة إلى تعثر الاقتصاد العالمي في عام 2015، تسببت في تراجع النمو الاقتصادي في
.غرب آسيا

وأكد التقرير، أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا في عام 2015 تراجع إلى 2%، ويتوقع أن يشهد عام 2016 تسارعا متواضعا بنسبة 2.4 في المائة، ولكن ينتظر أن يظل النشاط الاقتصادي في المنطقة ضعيفا جدا مقارنة مع متوسط النمو خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وفي عام 2017 يتوقع أن تستفيد الاقتصادات المصدرة للنفط من إنتعاش
.معتدل في أسعار النفط يؤدي إلى نسبة نمو في حدود 3% للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي

وأعلن التقرير أيضا، عن خفض ضغوط التضخم في معظم البلدان في ظل الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية، وأنه رغم احتواء التضخم في العراق رغم الصراع المسلح، تواصل التضخم المفرط في سوريا عام 2015 كنتيجة مباشرة للقيود الحالية على الصرف الأجنبي، كما شهد اليمن في ظل إشتداد النزاع المسلح، ضغوطا تضخمية عالية وتضخم قدر بنسبة 22% عام 2015.

وأضاف التقرير، أنه: ينتظر أن تواصل منطقة غرب آسيا تسجيل أحد أعلى معدلات البطالة بين الدول النامية، ولا ينتظر أن تتحسن هذه المعدلات في ظل البطالة الهيكلية الشديدة الارتفاع، خاصة بين الشباب، وأيضا في ظل العديد من النزاعات المسلحة التي تتطلب حلولا ذات مدى أطول.

وفي تركيا، التي تعد أكبر اقتصاد في المنطقة، قدر تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8% عام 2015، ونفس المعدل متوقع لعام 2016، وخسرت الليرة التركية بين يناير وسبتمبر 2015 أكثر من 25% مقابل الدولار، ولاحتواء الضغوط التضخمية، يتوقع تشديد السياسة النقدية في تركيا في العامين المقبلين، ومع ذلك فقد ساهم إنخفاض أسعار النفط في تخفيف بعض الضغوط على ميزان المدفوعات وعلى المالية العامة في تركيا، وكذلك على بلدان أخرى غير مصدرة للنفط مثل.

وفي الأردن ولبنان، من المتوقع أن تشهد الآفاق الاقتصادية تحسنا، إلا أنها ستظل مرتبطة بالنزاع في سوريا. ويستفيد كلا البلدين من التحويلات المالية المرسلة من المواطنين المهاجرين العاملين في القطاعات غير النفطية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وفي إسرائيل، تم خفض تقدير النمو الاقتصادي لعام 2015 إلى 2.3%، وهو ما يعكس إنخفاضا في حجم الصادرات، فيما تراجع الطلب الخاص بسبب تصاعد أعمال العنف مؤخرًا.

وفي شمال أفريقيا، تسارع النمو من 2.8% إلى 3.6% خلال الفترة 2014-2015 (باستثناء ليبيا)، ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو 4.1% عام 2016، وقد ساعد على تحقيق هذا التطور الإيجابي، بعض التحسن في الاستقرار السياسي والإقتصادي بالمنطقة وما نتج عنه من تحسن في ثقة المستثمرين خاصة في مصر وتونس.

ومن المفترض أن يدعم الانتعاش التدريجي لأسواق الصادرات وتحسن الوضع الأمني النمو الإقتصادي، خاصة من خلال السياحة، وقد إرتفع إنتاج الجزائر من النفط، للمرة الأولى منذ ثماني سنوات، ليعزز النمو إلى جانب القطاعات غير النفطية، في حين تواصل موريتانيا تحقيق أعلى نمو مطرد في المنطقة بسبب سياسات إقتصاد كلي وهيكلة ملائمة.

وأوضح التقرير أنه: نظرًا لانخفاض أسعار النفط، ستعتمد آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط بشكل أكبر على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، في قطر والمملكة العربية السعودية، حيث الإحتياطيات المالية كبيرة، واصل الإنفاق المالي على مشاريع البنية التحتية دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وسيواصل على نفس النسق، ولكن بشكل أقل في عام 2016.

وأكمل: فالمملكة العربية السعودية بها مخزونات إحتياطية كافية لتغطية ما يقرب من 3 إلى 5 سنوات من العجز المالي المتوقع لعام 2015، في المقابل ينتظر أن يشهد العام القادم ضبط أوضاع المالية العامة في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة.

ولفت: تراجعت العائدات المالية في البلدان المصدرة للنفط مع إنخفاض أسعار النفط، وهو ما يحد من مجال التدابير المالية لمواجهة التقلبات الدورية إزاء تباطؤ الطلب العالمي، كما أدى إلى عملية تعديل مالي، وخفض الإنفاق وإصلاحات في سياسات الدعم، حيث قامت كل من البحرين وعمان بخفض دعم بعض المواد الغذائية، وهناك أيضا مجال لخفض دعم الوقود في العديد من البلدان، فمتوسط معدلات دعم الوقود البلدان المصدرة للنفط في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم، إذ تتراوح بين 53.3% في العراق و78.5% في قطر. ورغم ذلك يمكن أن تمثل معالجة الدعم تحديا سياسيا، ففي عام 2014 إتخذ اليمن إصلاحات لخفض دعم الوقود وتراجع عنها بعد أشهر بسبب إزدياد الاضطرابات الاجتماعية.

واختتم بأنه تظل توقعات العائدات عموما ضعيفة سواء بالنسبة للدول المصدرة للنفط أو ذات الإقتصادات الأكثر تنوعا. وبالنسبة لبعض البلدان مثل الأردن واليمن، صارت المساعدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة أساسية للحفاظ على مستويات الإنفاق.

اخبار اليوم .. ننشر تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2016 : الخبر

تقرير للأمم المتحدة: الحروب وأسعار النفط المنخفضة تبطىء النشاط الاقتصادى فى غرب آسيا
أخبار مصر

أظهر تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2016، الصادر اليوم، أن النزاعات العسكرية وانخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى تعثر الاقتصاد العالمي في عام 2015، تسببت في تراجع النمو الاقتصادي في غرب آسيا.
وأظهر التقرير أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا في عام 2015، تراجع إلى 2% ويتوقع أن يشهد عام 2016 تسارعًا متواضعًا بنسبة 2.4%، ولكن ينتظر أن يظل النشاط الاقتصادي في المنطقة ضعيفًا جدًا مقارنة مع متوسط النمو خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.
وفي عام 2017، يتوقع أن تستفيد الاقتصادات المصدرة للنفط من انتعاش معتدل في أسعار النفط يؤدي إلى نسبة نمو في حدود 3% للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي.

تقرير للأمم المتحدة: الحروب وأسعار النفط المنخفضة تبطىء النشاط الاقتصادى فى غرب آسيا
الغد الإخبارية

أظهر تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2016، الصادر اليوم، أن النزاعات العسكرية وانخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى تعثر الاقتصاد العالمي في عام 2015، تسببت في تراجع النمو الاقتصادي في غرب آسيا.

وأظهر التقرير أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا في عام 2015، تراجع إلى 2% ويتوقع أن يشهد عام 2016 تسارعًا متواضعًا بنسبة 2.4%، ولكن ينتظر أن يظل النشاط الاقتصادي في المنطقة ضعيفًا جدًا مقارنة مع متوسط النمو خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.

وفي عام 2017، يتوقع أن تستفيد الاقتصادات المصدرة للنفط من انتعاش معتدل في أسعار النفط يؤدي إلى نسبة نمو في حدود 3% للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي.

تقرير للأمم المتحدة: الحروب وأسعار النفط المنخفضة تبطىء النشاط الاقتصادى فى غرب آسيا
أخبار الوليد

أظهر تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2016، الصادر اليوم، أن النزاعات العسكرية وانخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى تعثر الاقتصاد العالمي في عام 2015، تسببت في تراجع النمو الاقتصادي في غرب آسيا.
وأظهر التقرير أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا في عام 2015، تراجع إلى 2% ويتوقع أن يشهد عام 2016 تسارعًا متواضعًا بنسبة 2.4%، ولكن ينتظر أن يظل النشاط الاقتصادي في المنطقة ضعيفًا جدًا مقارنة مع متوسط النمو خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.
وفي عام 2017، يتوقع أن تستفيد الاقتصادات المصدرة للنفط من انتعاش معتدل في أسعار النفط يؤدي إلى نسبة نمو في حدود 3% للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي

.